وتلف بضمنه بقيمته وان المكيل والموزون يضمن بمثله اذا وجد والا
في رواية عن احمد **باب الجنايه** ومن جني على متاع انسان فاتلف
عليه غرض غرضه المقصود منه فالمشهور عن مالك انه يلزمه
قيمته لصاحبه ويأخذ الجاني الشيء المنتفع به عليه ولا فرق في ذلك
بين المركوب وغيره ولا بين ان تقطع ذنب حمار القاضي او
اذنه او غيره بعلمه ان مثله لا يركب مثل ذا جني عليه وسواء
كان حمارا او بغلا او فرسا هذا المشهور عنه وعنه رواية اخرى
ان على الجاني ما نقص وقال ابو حنيفه ان جني على ثوب جني ذهب
اكثر منافعه لزمته قيمته وسلم الثوب اليه وان ادهن نصف قيمته
او دونها فله ارش ما نقص وان جني على حيوان ينتفع بلحمه وظهر
كبعير وغيره فانه اذا قلع احدى عينيه لزمه دفع قيمته وفي العينين
جميع القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان مالكه قاضيا او عدلا وقال في غير
هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي واحمد في جميع ذلك ما نقص ومن جني
على شيء غصبه بعد غصبه جنايه لزمه بجنايته مالك عند مالك اخذه
مع ما نقصه ثم يدفع الا الغاصب ويلزمه بقيمته
يوم الغصب والشافعي يقول لصاحبه ارش ما نقص وهو قول احمد
فصل ومن جني على عبد غيره فقطع يده او رجله فان
ان كانت ابطل غرض سيده منه فلسيده ان يسلمه الى الجاني و
يعتق

ويعتق على الجاني وان كان عمدا لي ذلك وياخذ السيد قيمته من الجاني
او يمسكه ولا شيء له هذا هو الراجح من مذهب مالك وفي رواية عنه انه
يسلمه ناقصا وهو قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة له انه يسلمه
ويأخذ قيمته او يمسكه ولا شيء له وقال الشافعي له ان يمسكه ويأخذ
جميع القيمة من الجاني من زيادة على ان قيمة العبد كقيمته كذلك ومن
مثل بعبده لقطع انفه او يده او قلع سنه عتق عليه هذا عند
مالك واختلف قوله هل يعتق بنفس الجناية او بحكم الحاكم و
قال ابو حنيفه والشافعي واحمد لا يعتق عليه بالمثلة **فصل**
ومن غصب جاريه على صفة فزادت عنده زيادة كسمن او تعلم
صنعة حتى غلت قيمتها ثم نقص القيمة لهزال او لنسيان الصنعة
كان لسيدها اخذ جاريه ولا شيء في زيادة هذا قول مالك وابي حنيفة
واصحابه وقال الشافعي واحمد له اخذها وارش نقص ذلك الزيادة ا
لتي كانت حدثت عند الغاصب وللزيادة المنفصلة كالولد اذا
احدث بعد الغصب فهي غير مضمونة عند مالك وابي حنيفه
وقال الشافعي واحمد هي مضمونة على الغا[illegible] صب بكل حال
فصل واختلفوا في منافع الغصب فقال ابو حنيفة هي غير
مضمونة وعن مالك روايتان احدهما وجوب الضمان وا
الثانيه اسقاط الضمان والثالثة ان كانت دار فسكنها

Copyright © King Saud University